http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1328) السنة السادسة -الاحد (21) ايلول 2008

المجتمع المدني..ترسيخ نهج الحوار العقلاني ونشر ثقافة التنوع

الدكتور رشيد مجيد صالح

قبل التاسع من نيسان ٢٠٠٣ لم يكن في العراق منظمات مجتمع مدني بما تمليه هذه المنظمات من نشاطات وتاثير في حياة الافراد ، وهذا يرجع الى اسباب عديدة منها ، ان النظام السابق لم يسمح بوجود سلطة يمكن ان تحد من سلطة الحكومة وكذلك لم يكن ليسمح بممارسة اي نشاط خارج انشطة الحزب او الانشطة الموجهة من قبل الحكومة ، وهذا يتنافى مع طبيعة منظمات المجتمع المدني او أهدافها واليات عملها .

وبعد٢٠٠٣/٤/٩ظهرت اعداد كبيرة جدا من منظمات المجتمع المدني في العراق ، غير ان مثل هذه المؤسسات وطبيعة عملها وما يتطلبه عملها والاهداف التي تسعى لتحقيقها هي من الامور الغامضة للمواطن العراقي .

من الناحية النظرية يعتبر المجتمع المدني الاطار الذي تنتظم فيه العلاقات بين الافراد والجماعات على اسس ديمقراطية اي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدهما الادنى انه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات .

هذه العلاقات التي تقوم بين الافراد والجماعات يفترض ان تنتج ما تطلبه الحياة من فكر وثقافة ومال بواسطة بنى وتنظيمات مدنية يقيمها الافراد على الا تخضع لسلطة وإشراف الدولة فهذا من شانه تنشيط عملها كما يجب ان تكون نشاطات المجتع المدني بعيدة عن التسيس ذلك ان نجعل هذه المنظمات ونشاطاتها في خدمة اهداف القوى والاحزاب فالمجتمع المدني يفترض ان يكون متميزا عن الدولة كما يفترض ان يكون للفرد في هذا المجتمع حقوق سياسية واقتصادية وثقافية فالمجتمع المدني يزيد من فرص الافراد بأن يعترف لهم بحقوقهم التي يستحقونها وفقا لا نسانيتهم وان يمكنوا من التمتع بهذه الحقوق . وهذه الحقوق تمكن الفرد من حرية الاختيار .

واحد اهم الوسائل لتحقيق ذلك من خلال مساهمة منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الديمقراطي ومساهمتها في ارساء اسس دولة المؤسسات ودورها الرقابي على الحكومة .

والنظام السابق كما هو حال جميع الانظمة الديكتاتورية لم يسمح بوجود منظمات مجتمع مدني فالمجتمع المدني يفترض سيادة القانون استقلال القضاء وجود الاحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات ، صحافة حرة حرية التعبير حرية ممارسة الشعائر الدينية وغيرها من الحريات وهذا كله يعمل على اضعاف سلطة الحزب الحاكم الذي هو الحزب الوحيد في الدولة العراقية ايام النظام السابق وبالتالي اضعاف الزعيم الاوحد .

فالقانون لم يكن هو السائد ولم يكن فوق الجميع حيث كان بعض الاشخاص فوق القانون والقضاء لم يكن مستقلا فقد مورس عليه الكثير من الضغوط والموثرات وانعدام التعددية الحزبية ، انعدام الحريات الصحافة مقيدة وموجهة لخدمة اهداف النظام السياسي والمتمثلة بشكل اساسي في المحافظة على بقائه ماسكاً بالسلطة بيد من حديد .

ولخداع الراي العام المحلي والعالمي يقوم النظام الحاكم باجراء شكلية باعتبارها نوعاً من الاصلاحات على سبيل المثال اجراء انتخابات المجلس الوطني التي ترفع من واقع الامر تكون مرتبة سلفا او إجراء استفتاء على منصب رئيس الجمهورية والذي دائما تكون النتائج لا تقل عن (٩٩٪) منح الصحافة هامشاً من الحرية على ان تكون بعيدة عن المساس بالنظام السياسي والتاثير عليه والحديث على بعض الازمات على ان تكون تلك الحرية في حدود متفق عليها مسبقا ولا يسمح بتجاوز هذه الحدود .

غير ان مثل هذه الحالة لا مكان لها في العراق الجديد فالتحول نحو الديمقراطية اصبح مطلبا شعبيا في العراق فضلا عن ان الكثير من القوى والاحزاب السياسية والنخب الثقافية يؤمنون بضرورة هذا التحول وبامكانية نجاح التجربة على ان نجاح مثل هذا التحول يحاتج الى :

١- الارادة الوطنية المؤمنة بالمصلحة العليا والعمل على تحقيقها

٢- توافر الرغبة الحقيقية لدى الاحزاب السياسية لانجاح هذا التحول

٣- صياغة برامج التغيير نحو الديمقراطية

٤- نشر الوعي بضرورة التحول الديمقراطي الذي هو في مصلحة الجميع ويمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تؤدي دوراً كبيرا في عملية التحول الديمقراطي في العراق من خلال:

١- تعريف المجتمع بمزايا الخيار الديمقراطي

٢- الدفاع عن الديمقراطية التي تمثل بفعل العلاقة التثابرية المتبادلة بين الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني – البيئة الطبيعية لوجودها والمواتية لترسيخها وتطويرها

٣- التثقيف بشأن القواعد والراعية للممارسة الديمقراطية

٤- التعريف بمزايا واهمية سيادة القانون واقامة دولة المؤسسات

٥- الترغيب بمبادئ حقوق الانسان وضرورة احترامها والدفاع عنها

٦- نشر ثقافة التنوع

٧- نشر ثقافة الحوار البناء والتفاوض سبيلا لحل النزاعات

٨- نشر ثقافة القبول بالاخر الذي نختلف معه في الراي

٩- نشر ثقافة الوحدة الوطنية وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الولاء للوطن

١٠- العمل على فضح الممارسات الخاطئة في مؤسسات الدولة بما فيها من الفساد الاداري والمالي

١١- التعريف باهمية الحفاظ على المكتسبات التي تحققت والعمل على تصويب الاخطاء التي رافقتها

ان تحقيق الديمقراطية ونجاحها يتطلب من بين ما يتطلبه ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور اساسي في هذه العملية كما ان هذه المنظمات لا يمكن لها ان تعمل الا في ظل اجواء ديمقراطية ذلك ان العلاقة التي تربط بين نشوء وتطور المجتمع المدني والممارسة الديمقراطية تجعل من الصعب الكلام عن اولوية احدها على الاخر فليس ممارسة للديمقراطية بدون حد ادنى من القدرة على الانتظام حول افكار ومصالح وغايات محددة .

كما ان نشوء وتكوين مجتمع مدني في غياب الحد الادنى من حرية القول والتعبير والتجمع والانتقال والانتظام هو امر غير ممكن فهذه المنظمات يمكن لها ان تؤدي دورا محوريا في تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة في العراق كما ان من واجبها العمل على اشاعة ثقافة التواصل لتكون بديلا عن الثقافة الواحدة التي كانت سائدة سابقا فضلا عن ترسيخ نهج الحوار العقلاني وتقبل الاخر وفسح المجال له للتعبير عن ارائه حتى وان كانت تختلف مع ارائنا فالجميع الحق في التعبير عن آرائه وللجميع فرص متساوية في ذلك كما ان الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المنظمات في عملية التحول الديمقراطي في العراق يتثمل في العمل على ايجاد مجتمع يمكن الفرد فيه من التعبير بحرية عن ارائه وخياراته من جهة ومن جهة اخرى تؤدي دور المراب لاداء الحكومة لرصد اي انتهاك لحقوق المواطن او اي انتهاك يقيد من حريته واختياره ونشر الوعي بين ابناء المجتمع العراقي باهمية في انجاح العملية السياسية والتحول الديمقراطي التي ستكون مستقبلا الضامن لحصولهم على حقوقهم وتمتعهم بالحرية في مجتمع الرفاه المستقر بالامن .غير ان ما يصعب مهمة منظمات المجتمع المدني في نشر الوعي الديمقراطي في العراق هو انخفاض الوعي الديمقراطي في المجتمع المدني العراقي وصعوبة الحديث عن انعاش هذا الوعي في ظل الظروف التي يعيشها المجتمع العراقي حيث العنف باعلى درجاته واقساها وليس من السهولة عليها وغيرها من المشاكل المتراكمة وعدم وجود اسس ثابتة واليات عمل واضحة لهذه المنظمات تمكنها من اداء عملها بشكل صحيح فضلا عن عدم تقبل المواطن العراقي لها بسبب السلوك التعسفي لبعض هذه المنظمات مما افقد المواطن العراقي الثقة بها .

ان ايجاد اسس ثابتة واليات عمل واضحة تسترشد بها المنظمات في عملها تكون خطوة بالاتجاه الصحيح لاداء المنظمات لعملها داخل المجتمع العراقي واسهامها الفعال والمؤثر في عملية التحول الديمقراطي.

المثقف السياسي

اراء وافكار

عن دار الفارابي ببيروت صدر للشاعر عادل عبدالله كتابه الجديد (المثقف السياسي بين تصفية السلطة وحاجة الواقع) ، ويضم الكتاب الذي يقع في ١٨٤ صفحة من القطع المتوسط ، مجموعة متنوعة من الدراسات والمقالات تلتقي كلها عند محور بحث ثلاثي المثقف والمجتمع والسلطة .

والمثقف السياسي مصطلح عمل المؤلف عبر مقالات الكتاب كلها على جعله بديلا لكل الانماط الشائعة للمثقفين العراقيين التي تم للواقع العراقي التعرف عليها ،من قبل كمثقفي السلطة مثلا والمثقفين الذين لا تشكّل السياسة في بلدهم جزءا اساسيا من بنيتهم الثقافية والنفسية.

يقول عادل عبدالله محددا طبيعة هذا المثقف ،، ليس المثقف السياسي .أولا .شبيها في بنيته الذهنية والاخلاقية بسواه من المثقفين غير المعنيين بالسياسة ، من الذين ينتمون لجهة الشعب في اغلب الاحوال وينالون من جور الاستلاب حظهم الوفير ايضا ، وموضع اختلافه عنهم هو استسلامهم ورضاهم بما يحدث لهم انطلاقا من عجزهم عن استحضار وسائل مقاومتهم لفعل السلطة الجائر،حين يكون مايميزه عنهم هو تسخير نوعه الثقافي لمقاومة ظلم السلطة.

مثلما ليس للمثقف السياسي من الحال والموقع مايشبه به نموذج (مثقف السلطة) لا من حيث الامتيازات التي يحصل هذا الاخير عليها ولا من حيث الموقف النفسي والذهني والسياسي الذي يتخذه كل منهما بازاء المجتمع ، ذلك لأن مثقف السلطة . بخلفية سابقة .هو أحد اولئك المواطنين الذين اصطفتهم السلطة من بين جمع غفير من انواع المثقفين غير السياسيين الذين سبق لنا بيان فئاتهم، للعمل تحت امرتها وتسخير نوعه الثقافي وممكناته الخاصة من أجلها، ربما لما ابداه لها وعرضه عليها من مهارات واستعدادات اخلاقية وذهنية لتلبية وتنفيذ بعض من اوامرها تجاه مجتمعه، او ربما يكون ممن حظي بمنصبه في السلطة استنادا الى قرابته من احد المسؤولين فيها، او ربما تكون الفاقة ومحنة العيش هي التي سوغت له المساومة على مبادئه وممكناته اما الضرورة التي يستند اليها المؤلف في احلال هذا النموذج بديلا وحيدا لكل النماذج الثقافية الاخرى فهي ما يذهب اليه ، من ان انحرافا خطيرا قد جرى في مفهوم الثقافة العراقية تم بموجبه عزل الثقافة العراقية ووسمها بمجموعة مولّدة من الصفات الطارئة ، عمل النظام السابق بمعونة مثقفي السلطة على ترسيخها والتعامل معها بوصفها سمات اساسية اصيلة للثقافة العراقية ، استنادا الى اعتقاده بأن هذا النمط المولّد من الثقافة يسهم الى حد كبير ، لا بجعل الثقافي قائما على خدمة السياسي وتنفيذ برنامجه الايديولوجي حسب ، بل يسهم ايضا في جعل السياسي آمنا مطمئنا لا خشية له من هذا النمط المسالم من المثقفين ولا قلقاً له على نظامه منهم ، ماداموا منتمين الى هذا النوع من الثقافة حريصين على انتاج ممكناتهم الثقافية ضمن مواصفاته النوعية ،.

اما عن مجموعة الممارسات والصفات هذه، التي تعمل الانظمة السياسية وتعمد الى جعل ثقافة المجتمعات عليها ،سعيا الى تأمين جانبها ، فمنها – كما يذكر المؤلف في اكثر من موضع – اللجوء الى ضرورة عزل الثقافي عن السياسي والعمل المنظم على افراغ الثقافة من مفهومها الجمعي الملتزم بجعلها تعني – فقط – مجموعة الممارسة الابداعية الفردية من شعر وقصة ونقد ادبي ،في ذات الوقت الذي تسمح به لعصبة المثقفين المنتمين لها ، المعبرين عن ايديولوجيتها بممارسة الفعل السياسي / الثقافي انطلاقا من هذه الايديولوجية نفسها حسب .

من هنا يرى المؤلف عادل عبدالله ان الحاجة لأصلاح الوضع الثقافي ،عبر وسيلة المثقف المعني بالسياسة ، قد مست لا لأن فعل الاصلاح قد اصبح ممكنا بعد ان كان محظورا على المثقفين اداءه حسب ، بل لأن التحولات الكبرى التي تعرض العراق لها – بعد التغيير – سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، لتستدعي وبالضرورة انجاز فعل الاصلاح هذا كي يتمكن المثقفون بما لديهم من ثقافة وطنية وحضارية خاصة ،من مواجهة واستيعاب المفاهيم الجديدة التي طرأت على البنية الثقافية في العالم المعاصر والتي تسعى بدورها الى توحيد الانماط الثقافية للشعوب كافة في نمط واحد يستمد مواصفاته من تعاليم اقتصاد السوق وقيم التكنولوجيا وسيادة الديمقراطية .

النموذج الغائب المثقف السياسي

المثقف السياسي هو النموذج الذي ينتمي الى المجتمع ويصدر عن ثقافة هذا المجتمع وعن وعيه وهو الناطق السياسي باسم هذا المجتمع ونيابة عنه في استرجاع المصالح والحقوق الخاصة بهذا المجتمع بعد ان عملت الانظمة السياسية على مصادرتها . وفي السؤال عن امكانية معايشة الثقافة العراقية لمثل هذا النموذج وحضوره في المجتمع ، يقول الشاعر عادل عبدالله ،-ص ١٩- عندما نضع مصطلحي (المثقف) و(السلطة) في علاقة ما ، نريد التعرف على طبيعتها ، فإن مثل هذا الاجراء يفترض ويعني ، اننا على دراية ومعرفة كافية بما يعنيه كلا المصطلحين ، نظريا وواقعيا ايضا. غير أننا سنكون على وهم كبير إذا افترضنا ان مثل هذه المعرفة الكافية بطبيعة المصطلحين متوفرة موجودة بالفعل في اذهاننا عنهما.

ذلك لاننا لا نعرف في واقع الامر من كلا المصطلحين ،إلاّ واحدا منهما فقط ،هو باداء مباشر، مصطلح (السلطة).الامر الذي يعني اولاً: ان كل النتائج التي ستبلّغنا اياها هذه العلاقة ستكون بالضرورة نتائج خاطئة مضللة ، بسبب جهلنا بحقيقة أحد الطرفين المكونين لها ، اعني ، طرف (المثقف) .

، اما لماذا تتسنى لنا معرفة طرف واحد من طرفي العلاقة هو (السلطة) دون معرفتنا لطرفها الاخر المتمثل بالمثقف ، فإن الاجابة تتمثل بالقول المرير المباشر اننا لا نعرف مايمكن ان يعنيه مصطلح (المثقف) بالنسبة لنا ، لأن هذا المصطلح ، لا دلالة واقعية له بيننا ابدا ، اعني ان نموذج المثقف المؤهل لأن يوضع في مثل هذه العلاقة النوعية مع السلطة ، نموذج لا وجود له البتة في الواقع الثقافي العربي، ولم يجر لنا التعرف عليه الى الآن ،اللهم إلا بذلك القدر اليسير الذي سمحت السلطة بترشحه الينا من خلال فهمها الخاص لما يمكن ان تعنيه الثقافة .

الحاجة الاجتماعية للمثقف السياسي

يربط الشاعر عادل عبدالله ، المثقف السياسي والمجتمع بعلاقة حميمة تاريخية واخلاقية وحضارية وسياسية ايضا، بل يذهب الى القول الصريح ان المجتمعات الحالية لبلدان العالم الثالث لم تعد بحاجة الى مثقف لا يكون معنيا بها ، ولان اسلوب العناية بالمجتمعات والتعبير عن مصالحها لا يوتي ثماره الا عبر نموذج المثقف السياسي ، يقول المؤلف بهذا الصدد ،، ان مهمة الكشف عن مركبات الواقع الحضارية والسياسية وتحليلها وتعريف الناس بطبيعة السلطة وانظمة علاقاتها واشكال نقل قراراتها اليهم وسبل تنفيذها وسبل انقياد الناس واذعانهم لها وطرق استرجاع الناس لحرياتهم وضرورة مساهمتهم في صنع القرارات الخاصة بهم ، هي بعض مهمات المثقفين في المجتمع المعاصر الان. وليس يخفى على احد منا انها مهمات سياسية في جوهرها ،الامر الذي يعني بطبيعة الحال تأكيدنا على الدور والمهمة السياسية للمثقف والا فان الناس والواقع ليسا بحاجة الى ثقافتهم ابدا.

ويقول في مكان آخر- ص٦٣ – ان اي تنظيم سياسي حقيقي فاعل يحظى بثقة المجتمع وبإجماعه على تمثيل ارادته والنيابة عنه،ينبغي ان يكون منبثقاً من رحم تأريخ هذا المجتمع وحضارته وتقاليده وبناه الروحية والمادية ،او بعبارة جامعة لكل هذه التفاصيل ينبغي ان يكون منبثقاً من (ثقافة) ذلك المجتمع التي تعني بالضبط هذه المسميات كلها. تم معناه من بعد ان المثقفين السياسيين هم وحدهم من يتوكل عليهم الشعب ويوليهم ثقته ومهمة انقاذه،لأنهم إلاكثر قدرة واستعداداً لتلقي اسرار التأريخ والحضارة والمجتمع من جهة كونهم مثقفين ،

وهي الجهة التي لاحاجة لهذا المجتمع نفسه بها ما لم توضع في صيغ عاملة، قابلة للحياة عبر الفعل الوحيد الذي يؤهلها للانتقال الى هذه الصيغ ، اعني: السياسي.

المجتمع / المثقف / السلطة

في السؤال عن حقيقة العلاقة التي تجمع الاطراف الثلاثة هذه ، يجيب عادل عبدالله : ان احد الاسباب المهمة التي تسمح للسلطة بممارسة ضغطها وتمرير مشروعها – في بناء قوتها- على المجتمع، هو حالة الضعف التي تجد المجتمع عليها، اي حالة العجز وفقدان وسائل الدفاع عن النفس امام الحضور الطاغي لها، الامر الذي يسهّل عليها مهمة استغلاله، وهو نوع مواجهة لا طاقة للمجتمع على ردها عن نفسه من خلال كونه (مجتمعا)، الامر الذي يقوم به نيابة عنه المثقف السياسي، اذ ان ردة الفعل هذه تحدث على لسانه ومن خلال فهمه وقدراته الكبيرة على مواجهة ضغط السلطة، لكن لا بوصفه شخصا مثقفا يعبر بهذا الفعل عن ذاته فقط، انما بوصفه (مجتمعا)،شخصا ناطقا باسم هذا المجتمع ومعبرا عن مصالحه.

من هنا تاتي اهمية المثقف السياسي، اعني، ان الموقع الذي يمكن ان يواجه المجتمع من خلاله قوة السلطة، وهو الموقع الذي ترغب السلطة وتحرص على ان تراه شاغرا على الدوام، تراه هذه المرة وهو مسكون بقوة حقيقية فاعلة اسمها المثقف السياسي، قوة معنية بتحليل قراراتها وتفنيدها واشاعة الوعي بصددها وتنمية اسلوب الحوار معها سبيلا لرفضها، وهو الاسلوب الذي تفترض السلطة ان لا قدرة للمجتمع على ادائه، بل ان غيابه يمثل احدى دعامات تمضية قراراتها، من هنا يمكن القول ان المثقف السياسي هو ممثل سلطة المجتمع كمقابل للقوة التي تمثل النظام السياسي للسلطة.

اذن فهذا الطرف الثالث، الذي يدخل في جوهر علاقة المجتمع بالسلطة، ويسهم بقدر فاعل في رسم علاقة المجتمع بالسلطة وتحديد ملامحها، سواء باتجاه بلوغ السلطة لغاياتها، ام باتجاه تعضيد مواجهة المجتمع للسلطة على سبيل اشراك مصالحه ووضعها بالحسبان حين اتخاذ السلطة لقراراتها بشأنه.

هنا ينبغي القول بان هذه الخصائص التي ينفرد المثقف السياسي بحيازتها، هي ذاتها التي يمكن لنا عدّها اسبابا مقنعة للسلطة من اجل اقصائه وتصفية نموذجه، مثلما هي الاسباب ذاتها التي من اجلها تعقد المجتمعات املها عليه وترهن خلاصها به، كذلك هي الاسباب ذاتها التي نعزو لها الاهمية الكبرى في تحديد كل من السلطة والمجتمع لموقعه ومقدار قوته.

ان مهمة المثقفين السياسيين في المجتمع هي فضح ممارسات السلطة بخطاب عقلاني مضاد يحمل من وسائل الاقناع مايجعله مقبولا لدى المجتمع ، ولما كان الاعلام والممكنات المادية والقوى المختلفة هي الوسائل الاكثر فاعلية لنشر الافكار او سنّها او تغييرها ، لذا فان سياسة السلطة تقضي وبدرجة حزم بالغ اقصاء المثقفين من ميادين وسائل الاعلام هذه اولا ومن كل مكان آخر يسمح لهم بنشر افكارهم ، ثم يقضي من بعد بحرمانهم وتجريدهم من كل وسيلة او قوة مادية تعتقدها السلطة عونا وعاملا مساعدا لتحقيق غاياتهم باتجاهها

الحقوق الزوجية في قانون الأحوال الشخصية

علي جابر

وردت احكام الحقوق الزوجية في الباب الثالث من قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل في المواد ٩-٣٣ و قد نصت الفقرة (١) من المادة التاسعة عشرة تستحق الزوجة المهر المسمى بالعقد فان لم يسم او نفي اصلا فلها مهر المثل) فالمهر هو اول استحقاقات الزوجة و تستحق هذا المهر بالعقد و لا يتصور احد ان هذا المهر هو ثمن للمرأة و انها سلعة تباع و تشترى بهذا المال كما يقول الغربيون عنا بل هو اعلاء لشأنها و تكريم لمنزلتها و مع ذلك يصح اعقد اي (عقد الزواج) بدون مهر على ان تبقى المرأة لها هذا الحق و هو مهر مثل قريناتها و من مثيلاتها من النساء كأن تكون بكرا او ثيبا او موظفة او ربة بيت او من عائلة معروفة او غيرها من المثيلات فيبقى لها حق المطالبة بهذا الحق متى شاءت و كذلك يمكن ان يؤجل المهر بكامله او جزء منه اذا سلم الخاطب الى مخطوبته قبل العقد مالا محسوبا على المهر ثم عدل احد الطرفين عن اجراء العقد او مات احدهما فيمكن استرداد ما سلم عينا و ان استهلك فقيمته او بدلا عنا اما الهدايا فتسري عليها احكام الهبة و يقصد هنا بالهدايا ما يقدمه الخاطب من هدايا مثل (النيشان) و غيره من الهدايا و احكام الهبة هي انه (للواهب ان يرجع في الهبة برضاء الموهوب له فان لم يرض كان للواهب حق الرجوع عند تحقق سبب مقبول و يعتبر سببا معقولا للرجوع في الهبة بشكل خاص وفقا لاحكام المادة ٦٢١ من القانون المدني:

أ- ان يخل الموهوب له اخلالا خطيرا بما يجب عليه نحو الواهب بحيث يكون هذا الاخلال من جانبه جحودا.

ب- ان يصبح الواهب عاجزا عن ان يوفر لنفسه اسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية او ان يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه قانونا من النفقة على الغير و شروط اخرى لا تتعلق بموضوعنا.

و اعتقد ان مجرد رفض المخطوبة الزواج ممن قدم الهدايا او (النيشان) تكفي سببا للرجوع في الهبة على ان تكون الهدية غير هالكة او مستهلكة و اسباب عدم جواز الرجوع في الهبة كثيرة لا مجال لذكرها .. وعودة الى المهر فتستحق الزوجة كل المهر المسمى بالعقد بالدخول او بموت احد الزوجين و تستحق نصف المهر المسمى بالطلاق قبل الدخول و نصف المهر معناه تجمع المهر المعجل و المقدم و مقدار الغائب و المؤجل وتقسيم المجتمع على اثنين و هذا المبلغ تستحقه المطلقة قبل الدخول فيها .. و من حقوق الزوجة على زوجها النفقة اذ نصت المادة الثالثة و العشرون (تجب النفقة للزوجة على الزوج من حيث العقد الصحيح ولو كانت مقيمة في بيت اهلها الا اذا طالبها الزوج بالانتقال الى بيته فامتنعت بغير حق) ، ويعد امتناعا بحق مادام الزوج لم يدفع لها معجل مهرها او لم ينفق عليها ، اذن فنفقة الزوجة بذمة الزوج حتى اذا كان لديها دخل او مال تستطيع العيش به و تستطيع الانفاق منه فلا تلزم الزوجة في كل الاحوال الصرف على بيت الزوجية و حتى على نفسها ..فالزوج هو مكلف بالنفقة فاذا كانت ممتنعة عن مطاوعة الزوج بحق فان نفقتها تكون ديناً في ذمة زوجها و عليها المطالبة بالنفقة الماضية خلال مدة لا تزيد على السنة من تاريخ عدم الانفاق لان اهمالها المطالبة لمدة اكثر من سنة يعد تبرعا للزوج على وفق التعديل الاخير الذي جرى حول احكام النفقة علما ان النفقة تشمل الطعام و الكسوة و لوازمها و اجرة التطبب بالقدر المعروف و خدمة الزوجة التي لا يكون مثالها معين او خادم و هناك حالات لا تستحق الزوجة النفقة و هي ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون اذا تركت الزوجة بيت الزوجية بدون عذر شرعي و اذا حبست عن جريمة او دين و اذا امتنعت عن السفر مع زوجها بدون عذر شرعي.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

yahoo.com@Opinions١١٢